

29 عضوا من المخابرات السودانية حكموا بالإعدام لقتل ناشط

لنشهد هذه المحاكمة ونساند أسرة زميلنا.

ورفضت أسرة المعلم القتيل العفو عن المدانين عندما سال القاضي شقيقه سعد الخير الذي انفجر باكيا، قبل أن يجيب "اطلب بالقصاص". ويتيح القانون السوداني لذوي القتيل العفو عن قاتليه بعد إدانته.

ويتولى الحكم في السودان حاليا مجلس سيادة مؤلف من مدنيين وعسكريين مهمته إدارة مرحلة انتقالية تقود البلاد إلى انتخابات ثم تسليم السلطة إلى المدنيين.

وشدد رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك مؤخرا على تحقيق العدالة لمن "استشهدوا أثناء الاحتجاجات".

وقال الأسبوع الماضي أثناء الاحتفال بمرور عام على بدء الاحتجاجات ضد البشير إن "الذين واجهوا الرصاص بصنوبر عارية وجعلوا هذا ممكنا، دماؤهم لن تضيع هرا".

ووفقا لتحالف الحرية والتغيير الذي قاد التظاهرات، قتل 250 شخصا خلال حركة الاحتجاج، غالبا كانت خلال محاولات لقمعها. وتقول منظمة العفو الدولية أن العدد بلغ 177 قتيلا.

وأشار أحمد الربيع القيادي في تحالف الحرية والتغيير إلى أنه "يوم تاريخي للسودانيين"، وقال للصحافيين "اليوم بدأنا عهدا جديدا في العدالة وكل من انتهك حق سودانيين سيتم القصاص منه".

وكتب محمد الفكي سليمان عضو مجلس السيادة على صفحته في فيسبوك "ما شهدناه في محاكمة قتلة المعلم الشهيد أحمد الخير، يُجدد ثقة الشعب السوداني بمؤسساته العادلة".

أسقطت عنهم الحصانة القضائية لدى بدء التحقيق. ويتمتع عناصر الأمن في السودان بحصانة قضائية إجمالا.

وكانت المحكمة برأت ثلاثة عناصر في وقت سابق، بعد أن ثبت أنهم لم يكونوا حاضرين في مكان ارتكاب الجريمة.

وتتهم منظمات حقوقية وناشطون جهاز المخابرات بارتكاب جرائم تعذيب إبّان سنوات حكم البشير. وأطاح بالبشير في أبريل الماضي من قبل الجيش الذي انحاز إلى صوت الشارع. وعقدت المحكمة في أم درمان، المدينة المتواءم للخرطوم، اثنتين وعشرين جلسة منذ أغسطس الماضي. وخارج قاعة المحكمة، تجمهر الإثنتين مئات المحتجين الذين حملوا أعلام السودان وصوروا للمتوفى كتب عليها "دم الشهيد ما راح"، وهتفوا بعد النطق بالحكم "يحيا العدل.. القصاص بس".

ووصل العشرات من ولاية (محافظة) كسلا الواقعة على بعد 800 كيلومتر شرق الخرطوم على متن حافلات لحضور جلسة النطق بالحكم.

وقال أستاذ المدرسة أحمد حسن "جئنا منذ الأحد، معلمين وتلامذة مدارس،



الخرطوم - قضت محكمة سودانية الإثنتين بالإعدام شنقا على 29 من أعضاء جهاز الأمن والمخابرات (سابقا) بعد إدانتهن بالتسبب في قتل متظاهر أثناء احتجاجه إبان الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس السابق عمر البشير. وهذه المرة الأولى التي تصدر فيها أحكام بالإعدام في حق عناصر أمن منذ سقوط البشير الذي حكم السودان بقبضة من حديد طوال ثلاثين سنة.

وأعلن في الثاني من فبراير الماضي وفاة أستاذ المدرسة أحمد الخير عوض الكريم بعد أن اعتقله جهاز الأمن والمخابرات الذي بات اسمه اليوم جهاز المخابرات العامة، في بلدة خشم القربة بولاية كسلا في شرق البلاد. وكان قد تم اعتقاله في 31 يناير الماضي في الشارع، ووجهت إليه تهمة المشاركة في تنظيم التظاهرات.

وقال القاضي الصادق عبدالرحمن الفكي "وفق ما ثبت للمحكمة إدانة المتهمين التسع والعشرين بموجب المادتين 21 (الإشتراك الجنائي) و130 (القتل العمد) من القانون الجنائي السوداني، تقرر الحكم عليهم بالإعدام شنقا حتى الموت".

وأضاف القاضي "اتفق المتهمون واشتروا في ضرب المجني عليه... وتسبب الأذى والكدمات نتيجة الضرب في وفاته". وعقب نطق القاضي بالحكم، هتف أفراد أسرة القتيل "الله أكبر، يحيا العدل". وحكمت المحكمة على أحد عشر آخرين من أفراد جهاز المخابرات بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات.

وحوكم في القضية 38 عنصرا

قيادات الفصائل السورية تنتفض ضد قرار نقلها إلى ليبيا

أنقرة تعتمد سياسة الترهيب لإخضاع المقاتلين



من ثوار إلى مرتزقة

العابد، ورياض الترك، وجورج صبرة، وعبدالباسط سيدا، وغالية قباني، وفارس الطلو، وعبدالكريم قطيفان، وآخرين، بياننا حشوا فيه العناصر المقاتلة على عدم الانجرار خلف أجندات خارجية.

وجاء في البيان "نستنكر وبشدة إقدام أي سوري على الموافقة على القتال خارج سوريا، أيا كانت الزريعة والمغريبات والضغوط التي قد تمارس ضده، فالسوريون شاروا من أجل حريتهم وكرامتهم وبناء نظامهم الوطني الديمقراطي، وحملوا السلاح دفاعا عن حقهم في الحياة وحقوقهم في الحرية".

وأشار البيان إلى أن السوريين لم يحملوا "السلاح ليحولوا إلى مرتزقة يقاتلون في حروب الآخرين خارج أرضهم وخارج ثوابت ثورتهم، كما نحى جميع الفصائل الثورية السورية والمقاتلين الأحرار السوريين، الذين يرفضون الموافقة على الذهاب إلى أي مكان خارج سوريا مصرين على أن معركتهم الوحيدة هي المعركة ضد النظام والمليشيات التي استعان بها". ويقول المحللون إن الفصائل في موقف ضعيف، وقد أصبحت رهينة بأيدي النظام التركي الذي لن يتوانى عن استخدامها كقوة في معاركه الإقليمية، ويلفت هؤلاء إلى أنه رغم قناعة المقاتلين بالنواتج التركية إلا أن جزءا مهما منهم مضطرب إلى الخوف لدوافع مختلفة.

وكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان الإثنتين ارتفاع عدد المجندين الذين وصلوا إلى المعسكرات التركية لتلقي التدريب إلى ما لا يقل عن 1600 "مرتزق" من مقاتلي فصائل "السلطان مراد وسليمان شاه وفرقة المعصم"، حيث جرى نقلهم من عفرين بعد تسجيل أسمائهم في الوقت الذي تواصل عملية تسجيل الأسماء بشكل واسع.

وكان المرصد السوري كشف الأحد، أن عدد المقاتلين الذين وصلوا إلى العاصمة الليبية طرابلس حتى الآن بلغ 300 شخص، في حين أن عدد المجندين الذين وصلوا المعسكرات التركية لتلقي التدريب بلغ ما بين 900 و1000 مجند.

ونقل المرصد عن مصادر مطلعة أن "الرتب المطروح من جانب تركيا يتراوح ما بين 2000 و2500 دولار للشخص الواحد لعقد مدته 3 أو 6 أشهر مقابل التوجه إلى ليبيا، وكلما طالت المدة كلما زاد الراتب الذي يتلقاه المقاتل، وبعض المجندين عناصر سابقون من فصائل "حركة حزم" ليبيا، وكلما طالت المدة كلما زاد الراتب الذي يتلقاه المقاتل، وبعض المجندين ممن انضموا إلى فصائل سليمان شاه والسلطان مراد وفصائل أخرى متواجدة ضمن مناطق نفوذ القوات التركية سوريا.

وحصل المرصد على تسجيلات صوتية يظهر فيه أحد المقاتلين الموالين لتركيا يتحدث مع مجموعة من المجندين عما إذا كانوا على استعداد للرجوع إلى سوريا، وبيّن على طرابلس إطلاقا من عفرين، مضيفا "ستتحرك في الساعة العاشرة صباحا. ونحن لسنا عبدة الدولار ولكن الظروف والديون التي مررنا بها تدفعنا إلى فعل هذا".

الفصائل المعارضة في سوريا تجد نفسها اليوم حبيسة الأجنحة التركية التي لم تعد مقتصرة على الجغرافيا السورية فحسب بل امتدت إلى ليبيا أيضا، ورغم تعالي الأصوات الراضة من داخل تلك الفصائل لأن تكون حطب وقود في معركة لا ناقة لها فيها ولا جمل، بيد أن أنقرة مصررة على السير قدما في الدفع بمئات العناصر في مواجهة تلك الفصائل التي فتحتها للسيطرة على ليبيا البعيدة عن حدودها بمئات الآلاف من الكومترات.

● **دمشق** - تعيش الفصائل المعارضة والجهادية في سوريا حالة من الارتباك والتخبط في التعاطي مع الضغوط التركية المكثفة لنقل جزء كبير من عناصرها للقتال في ليبيا إلى جانب الميليشيات الإسلامية التي تتخذ من حكومة الوفاق واجهة سياسية - في مواجهة تقدم الجيش الليبي في العاصمة طرابلس.

وتعتمد تركيا على سياسة الترهيب في دفع المقات من العناصر المقاتلة في سوريا للذهاب إلى ليبيا، من ضمنها تقديم حوافز مالية مغرية، وفي المقابل لسان المعارضين يواجهن خطر الاعتقال والتكبل بهم، خاصة وأن المخابرات التركية تملك سجلات كاملة باسمائهم وكنياتهم وعناوينهم، كما أنها تحتضن عائلات المقات منهم.

وأعلنت قيادات عليا في ما يسمى بـ"الجيش الوطني السوري" المعارض مؤخرا عن تقديم استقالاتها، ردا على خطوة إرسال المقات للقتال في ليبيا، فيما اصدر معارضون سياسيون وأكاديميون سوريين بارزون بيانات إدانة وشجب لمساعي تركيا تجسير الفصائل المقاتلة لخدمة الأهداف الروسية في ليبيا.

ومن أبرز القيادات العسكرية التي تقدمت باستقالاتها رئيس أركان "الجيش الوطني السوري" ووزير الدفاع في ما يعرف بالحكومة المؤقتة اللواء سليم إدريس، ونائب رئيس الأركان العميد عدنان الأحمد، إلى جانب كل من قائد ما يسمى بـ"الجبهة الوطنية للتحريك العقيد فضل الحجري، وقائد "جيش إدلب" العقيد عفيف سليمان، وقائد "حركة أحرار الشام" جابر علي باشا، وقائد "لواء صفور الشام" أبو عيسى الشيخ، وقائد "جيش الأحرار" أبو صالح.

وتعمل هذه الفصائل المنتشرة في إدلب وريف حلب تحت إمرة تركيا، وسبق أن استخدمتها أنقرة في تنفيذ أجندتها الذاتية التي لا علاقة لها بالهدف الرئيس وهو مقارعة النظام السوري، على غرار دفع تلك الجماعات إلى الخطوط الأمامية في العملية العسكرية التي أطلقتها في أكتوبر الماضي بشمال شرق سوريا تحت عنوان "نزع السلام" لطرد وحدات حماية الشعب الكردي التي تعتبرها تنظيما إرهابيا يهدد الأمن القومي التركي.

وقبلها زجت تركيا بتلك الفصائل في عملياتي "فصن الزيتون" في العام 2018، و"درع الفرات" في العام 2016 لقطع الطريق على تمدد الأكراد، وللفرارفة فإن عملية "غصن الزيتون" التي استهدفت مدينة عفرين ذات الأغلبية الكردية تزامنت مع حملة عسكرية للجيش السوري الذي استعاد بموجبها السيطرة على الغوطة الشرقية، وأما عملية "درع الفرات" فاتت هي الأخرى بالتزامن مع عملية كبرى

الانتخابات ورقة المعارضة المصرية للضغط على الحكومة

برتوكولية هدفت لجس النبض أولاً. وكشف التصعيد في الاجتماع الثاني عن تقدير المعارضة لإمكانية استجابة الحكومة لمطالبها، في ظل مناخ عام يشهد قدرا من الحراك بالتوازي مع بدء تغيير الخطاب الإعلامي والمجاهرة بأن ما شهدته الفترة الماضية من تعقيم لن يتكرر مستقبلا.

ويشكل التغيير الوزاري الأخير وتعيين وزير جديد للإعلام وما أعقبه من انفتاح نسبي على وسائل الإعلام أحد أوجه التغيير المحسود، إذ يأخذ الإعلام في مصر طابعا سياسيا في ظل ضعف الأحزاب ويمكن قياس بما يجري مجمل الأوضاع العامة.

ويرى متابعون، أن هناك انقسامًا في الدوائر الحكومية بين من يرى ضرورة إفساح المجال أمام القوى الحية للعمل بحرية بما يمنع حدوث انسداد، وأخر يشدد على أن تكون الخطوات محسوبة بدقة وعدم السماح بانفراط الأوضاع بما يؤدي إلى صعوبات أمنية لا تزال حاضرة في ظل التهديدات الإقليمية وخطورة ما يجري في ليبيا حاليا.

وفي تقدير الفريق الثاني أن الاحتجاجات التي اندلعت في الجزائر والسودان وليبنان والعراق ما زالت مفتوحة على كافة الاحتمالات، وقد تؤدي إلى فوضى يصعب التعامل معها، وبالتالي فإن فتح الباب على مصراعيه قد يكون ضحوبا بمشكلات داخلية. وقال خبير الشؤون السياسية والحزبية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عمرو الشوبكي لـ"العرب"، إن هناك تحولات تجري في المشهد السياسي المصري غير أنها ما زالت قيد البناء وغير معروفة حدودها وطبيعتها، كما أن عودتها بعدة المنال بسبب أن الاجتماعات التي تجري في العلن لم تتجاوز حدود الأمنيات، والفيصل هو التطبيق على أرض الواقع.

أن قطعها ومنها السماح للمعارضة بحرية الحركة في الشارع.

وقال رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي (معارض)، فريد زهران، إن التغيير الملموس حتى الآن ينحصر في إفساح المجال أمام رؤساء الأحزاب للتعبير عن مواقفهم التي غابت طوال الأشهر الماضية، بالإضافة إلى المشاركة في تلك الاجتماعات التي تستهدف إشراك أكبر قدر من الأحزاب للتوافق حول الاستحقاقات الانتخابية المقبلة دون أن يرتبط الأمر بالحضور في الشارع بحرية للاختلاط بالمواطنين.



وأضاف في تصريحات لـ"العرب"، إن إجراء حوارات بين حزب قوي (مستقبل وطن) باعتبار أن لديه 360 نائبًا بالبرلمان ويستحوذ على الأغلبية المطلقة في مقابل أحزاب صغيرة، يؤكد على عدم تكافؤ الفرص وعدم وجود ندية في الحوار من الأساس ما يشكل مقدمة لفشل الاجتماعات مبكرا.

وأوضح زهران، الذي حضر الاجتماع، أن "استمرار الاعتقالات، وعدم حدوث أي تقدم منذ انعقاد الاجتماع الأول دعائنا للمطالبة بإصدار ورقة رسمية تنادي بالإفراج عن المحبوسين، غير أن هذا لم يتحقق أيضا، وهو ما قد يجعلنا نلجأ إلى إعلان بعض الشروط قبل اتخاذنا قرارا بالمشاركة في الانتخابات المقبلة من عدمه في حال لم تظهر بوادر تبرهن على جدية لفتح المجال العام".

وحملت نبذة أحزاب المعارضة تصعيدا مقارنًا بأول اجتماع انعقد في مطلع ديسمبر الجاري وشهد كلمات

أحمد جمال

القاهرة - عقد حزب مستقبل وطن، صاحب الأغلبية في البرلمان المصري، مساء الأحد، اجتماعه الثاني مع عدد من الأحزاب المعارضة لمناقشة قوانين انتخابات المحليات ومجلس الشيوخ، غير أن المطالبات بفتح المجال السياسي والإفراج عن سجناء الرأي طغت على النقاشات.

وشارك في الاجتماع أحزاب: الوفد، والموتمر، والتجمع، والإصلاح والتنمية، والعدل، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب المحافظين، والغد، علاوة على مستقبل وطن الذي قدم وعودا يبحث الإفراج عن المعتقلين من قيادات الأحزاب المدنية.

وجاء الاجتماع بعد يومين من طرح المقاتل الهارب محمد علي وثيقة جديدة قال إنها تهدف "لتوحيد المعارضة"، وشملت أيضا التأكيد على الإفراج عن السجناء وضمان حرية عمل الأحزاب، وحرارت على رضا تنظيم الإخوان الذي أعلن تأييده لها في بيان أصدره، الأحد، وسوق له عبر منابر الإعلامية المختلفة.

وطالبت الجماعة المحظورة في مصر، من أسمتهم بالقوى الوطنية بسرعة الالتفات حولها ومشاركتها في تطبيق الوثيقة، وهو ما اعتبره البعض مقدمة لإمكانية اتخاذها قرارا بشأن التظاهر في ذكرى اندلاع ثورة يناير. ويرى مراقبون، أن تحركات الإخوان بالخارج، يفرض على الحكومة إحداث حراك داخلي يكون تحت أعينها ويستيق أي تطورات خارجية قد ينتج عنها نشطاء التنظيم تماشيا مع حالة السهولة التي تعيشها المنطقة العربية والجوار المصري على وجه التحديد. وحملت كلمات المعارضة انتقادات لاذعة لعدم استجابة الحكومة لنداءاتها المتكررة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وعدم تنفيذها لوعود سبق